



الأردن - رؤية اقتصادية

٢٠١٥

ملخص تنفيذي

(أ) المستجدات الأخيرة (2014-2015)

- **نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3,1% في عام 2014 (2,8% في 2013)**، مدفوعاً بالتعافي المتواصل في قطاع التعدين والمحاجروالنمو القوي في قطاعي الزراعة والبناء
- **تراجع معدل التضخم إلى 2,9% في عام 2014 (4,8% في عام 2013) وتحول إلى نسبة سلبية في مارس 2015 (-1,2%)** حيث خف الأثر الناتج عن تحرير أسعار الوقود وزيادة أسعار الكهرباء وتحول التضخم الأجنبي إلى نسبة سلبية
- **تقلص عجز الحساب الجاري إلى ما يقدر بـ 6,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (10,3% في عام 2013)** حيث عوضت الهبات الكبيرة وقوة عائدات التصدير بشكل كبير عن ارتفاع تكلفة استيراد الطاقة نتيجة لانخفاض واردات الغاز من مصر
- **تقلص العجز المالي إلى 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (5,6% في عام 2013)**، نتيجةً لعملية ضبط الأوضاع المالية العامة المدعومة ببرنامج صندوق النقد الدولي المتواصل والزيادة في المنح الخارجية
- **أدى تعزيز الثقة في الدينار الأردني** إلى زيادة الاحتياطيات الدولية إلى 14,1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2014
- **يستمر القطاع المصرفي في التعافي**، الأمر الذي يعكس تعزيز الثقة في الدينار الأردني: الودائع استمرت في النمو بقوة (9,7%)، في حين نما الإقراض باعتدال (4,6%) حيث فضلت البنوك شراء السندات الحكومية بدلاً عن الإقراض، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة القروض إلى الودائع (65,5%)؛ وواصلت البنوك تنظيف ميزانياتها العمومية من القروض المتعثرة، ما أدى إلى تحسن الربحية

(ب) توقعات الاقتصاد الكلي (2015-2017)

- **على الرغم من الصعوبات الجيوسياسية وضعف الاقتصاد العالمي**، لا يزال الاقتصاد الأردني يتعافى مدعوماً بانخفاض أسعار النفط وبفضل الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي ومنح دول مجلس التعاون الخليجي
- **يُتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4,0% في عام 2015**، مدفوعاً بشكل رئيسي بقطاع البناء وصادرات التعدين (جزئياً من خلال الاتفاقيات الثنائية مع الهند) وزيادة الاستثمارات الحكومية؛ ومن المتوقع أن يكتسب النمو زخماً إضافياً في عامي 2016 (4,3%) و2017 (4,5%) مع تواصل جني ثمار الإصلاحات الاقتصادية
- **يُتوقع أن يؤدي تراجع أسعار الطاقة والمواد الغذائية إلى تباطؤ التضخم إلى متوسط 0,8% في عام 2015**، الأمر الذي سيعوض بشكل كبير عن الزيادة الإضافية المقررة في تعرفه الكهرباء؛ كما يُتوقع أن يؤدي الارتفاع المتوقع في أسعار السلع العالمية في الفترة 2016-2017 وتعزيز الطلب المحلي إلى رفع معدل التضخم إلى 2,0% في 2016 وإلى 2,5% في 2017
- **من المتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري إلى نسبة 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015**، وذلك في الأساس بسبب تراجع أسعار الطاقة، فضلاً عن نمو صادرات قطاع التعدين؛ ويُتوقع أن يتسع العجز مجدداً في عامي 2016 (3,9% من الناتج المحلي الإجمالي) و2017 (4,7% من الناتج المحلي الإجمالي) مع تعافي أسعار الطاقة
- **من المفترض أن تؤدي الضرائب المرتفعة وتراجع المصروفات إلى تقليص العجز المالي في عام 2015 (2,1% من الناتج المحلي الإجمالي)** في حين يُرجح أن ينخفض صافي الدين العام تدريجياً بعد الذروة التي بلغها في نهاية عام 2014 (80,3% من الناتج المحلي الإجمالي)
- **يُرجح أن يستمر تباطؤ نمو الودائع في 2015 (5,2%)** بسبب انخفاض معدل التضخم، لكنه سيعاود الارتفاع في عامي 2016 (6,9%) و2017 (7,4%) بفضل النمو الاقتصادي القوي ومعدلات التضخم المرتفعة؛ يُتوقع أن ينتعش نمو القروض في الأعوام 2015 (7,4%) و2016 (8,9%) و2017 (9,5%) حيث سيقود تراجع أسعار الفائدة وانخفاض متطلبات التمويل الحكومي لدفع البنوك إلى زيادة الإقراض؛ ستزيد الربحية بفضل التراجع الإضافي في نسبة القروض المتعثرة واستمرار نسب الرسمة العالية

المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
5	توقعات الاقتصاد الكلي
7	المؤشرات الرئيسية
8	مطبوعات مجموعة QNB
9	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

يوانس مونجارديني

رئيس قسم الاقتصاد

+974 4453 4412

joannes.mongardini@qnb.com

روري فايف

اقتصادي أول

+974 4453 4643

rori.fyfe@qnb.com

إحسان حُمان

اقتصادي

+974 4453 4423

ehsan.khoman@qnb.com

حمدة آل ثاني

اقتصادية

+974 4453 4646

hamda.althani@qnb.com

زياد داود

اقتصادي

+974 4453 4642

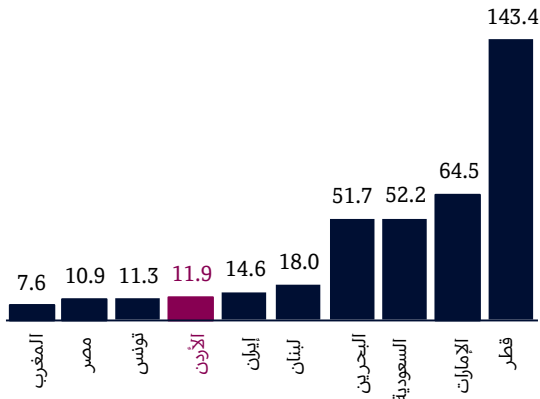
ziad.daoud@qnb.com

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

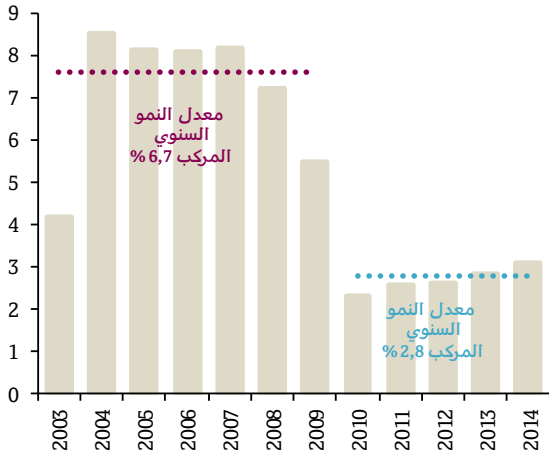
الإغلاق التحريفي: 3 مايو 2015

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2014)
(ألف دولار أمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية)



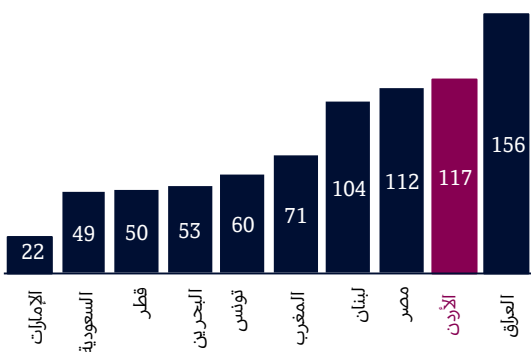
المصادر: صندوق النقد الدولي وتحليلات مجموعة QNB

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(% على أساس سنوي)



المصادر: دائرة الإحصاءات العامة وتحليلات مجموعة QNB

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (2015)
(المرتبة 1 = أعلى معدل، الترتيب يضم 189 بلداً)



المصادر: مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال وتحليلات مجموعة QNB

يعتبر الأردن اقتصاداً مفتوحاً ومتنوعاً ويتمتع برأس مال بشري كبير

تمكن الأردن من الاندماج بشكل جيد في الاقتصاد العالمي. وهو يعتبر من الاقتصادات الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيه 11,9 ألف دولار أمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2014. وقد ظل هيكل الاقتصاد الأردني مستقراً نسبياً في السنوات الأخيرة، ولا يزال قطاع الخدمات يهيمن عليه. وظل مؤشر التنمية البشرية في الأردن يتحسن مع مرور الوقت (احتل الأردن المرتبة 77 من أصل 187 بلداً في عام 2014)، ويعتبر من أعلى معدلات التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد استفاد الأردن من رأس المال البشري هذا في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والطب والصيدلة. ويعمل عدد كبير من الأردنيين حالياً في دول مجلس التعاون الخليجي، ما يوفر تدفقاً ثابتاً للتحويلات المالية الواردة إلى الاقتصاد.

يستمر الاقتصاد الأردني في التعافي، لكنه لا يزال بعيداً عن معدّل النمو للمدى الطويل

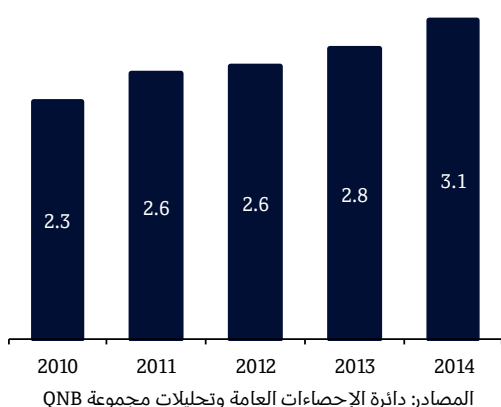
بعد فترة من النمو القوي حتى عام 2009، تأثر الاقتصاد الأردني على نحو كبير بالأزمة المالية العالمية والصدمة الخارجية. في الفترة 2009-2003، عندما بلغ متوسط النمو 7,6٪، استفاد الاقتصاد من البيئة الاقتصادية المواتية والإصلاحات الهيكلية، جاذباً استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة¹. غير أن الأزمة المالية العالمية والاضطرابات الإقليمية التي تلت تلك الحقبه ضربت الاقتصاد الأردني بقوة، حيث بلغ متوسط معدل النمو 2,8٪ فقط بين الأعوام 2010-2014. ويعزى بطء تعافي النشاط الاقتصادي جزئياً إلى العديد من الصدمات الخارجية. فمن ناحية، أدى تذبذب تدفقات الغاز الرخيص من مصر إلى ارتفاع أسعار الطاقة. ومن ناحية أخرى، فقد وضع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين (11,2٪ من إجمالي عدد السكان في عام 2014) واللاجئين العراقيين (9,0٪ من إجمالي عدد السكان في عام 2014) ضغطاً كبيراً على الموارد المالية والطبيعية المحدودة أصلاً. عموماً، يتعافى الأردن حالياً ويسير باتجاه متوسط النمو للمدى الطويل، والذي يبلغ 5,3٪.

لا يزال تحسين بيئة الأعمال يشكل تحدياً رئيسياً في زيادة النمو الاقتصادي

لا تزال بيئة الأعمال تشكل عائقاً كبيراً لزيادة معدل النمو الاقتصادي في الأردن. ووفقاً لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بالبنك الدولي فإن الأردن يأتي في المرتبة 117 من أصل 189 دولة. ولا تزال العقبات الرئيسية تتمثل في الحصول على الائتمان (المرتبة 185)، وحماية المستثمرين (المرتبة 154). وتعمل الحكومة على معالجة بعض هذه العقبات من خلال عدد من الإصلاحات الهيكلية. فقد تم خفض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء عمل تجاري في عام 2012، وجرى أيضاً تسهيل التجارة عبر الحدود. وقد أجاز البرلمان قانون تشجيع الاستثمار الذي يتضمن اعتماد نظام النافذة الواحدة لخدمة المستثمرين في مايو 2014. وبالإضافة إلى ذلك، تم منح أول ترخيص لمكتب ائتمان من القطاع الخاص ليزاول العمل ابتداءً من عام 2015. ويجري العمل حالياً على مراجعة قوانين جديدة بشأن الإعسار والإفلاس.

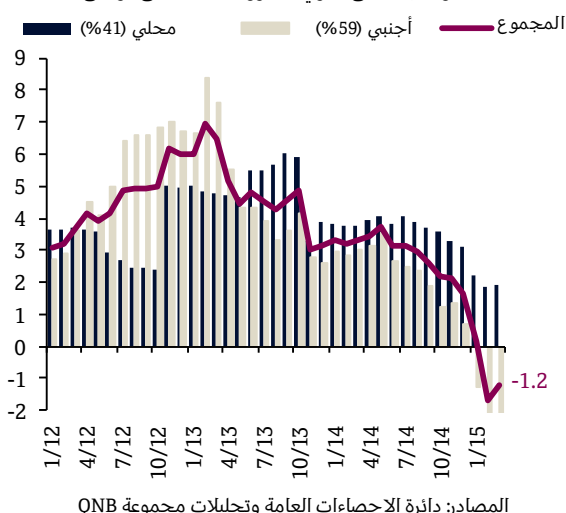
¹ هذا هو معدل نمو سنوي مركب وهو عبارة عن وسط هندسي. بشكل عام، وما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن جميع معدلات النمو التي تشير إلى عدد من السنوات في هذا التقرير تكون بمعدل نمو سنوي مركب وليس بمتوسط حسابي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% على أساس سنوي)



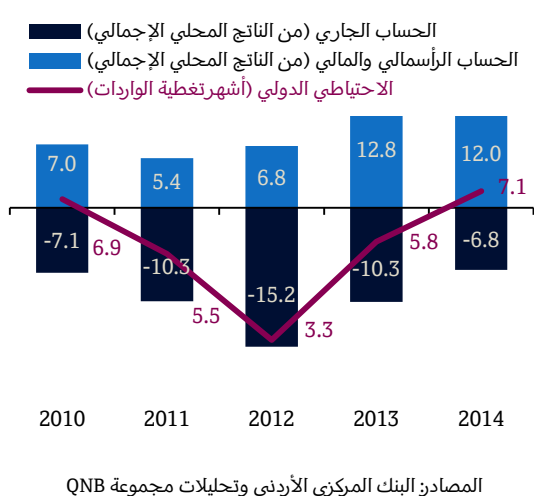
تضخم مؤشر أسعار المستهلك

(% تغيير على أساس سنوي - الأوزان مبنية ما بين قوسين)



ميزان المدفوعات

(% من الناتج المحلي الإجمالي وأشهر تغطية الواردات)



يتواصل تعافي النمو الاقتصادي رغم الظروف الإقليمية الصعبة

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3,1% في عام 2014 بفضل دعم صندوق النقد الدولي والهيئات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي. وكان قطاع التعدين والمحاجر أقوى القطاعات نمواً حيث نما بنسبة 27,6%. وعلى وجه الخصوص، بلغت أحجام إنتاج الفوسفات والبوتاسيوم أعلى مستوياتها منذ عام 2010 بسبب الطلب القوي من الصين والهند. وكان قطاع الزراعة ثاني أسرع القطاعات نمواً بفضل الظروف الجوية الجيدة، إذ حقق نمواً بنسبة 7,6%. بالإضافة لذلك، توسعت أنشطة البناء بوتيرة سريعة (6,8%) مدفوعة بالزيادة في الإنفاق الرأسمالي من قبل الحكومة والممول عن طريق هيئات دول مجلس التعاون الخليجي. ونمت تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 3,9% حيث ساهم اللاجنون العراقيون والسوريون في تحفيز الاستهلاك الخاص.

تحول معدل التضخم إلى رقم سلبي في مارس 2015 بسبب انخفاض أسعار السلع العالمية

يواصل مؤشر أسعار المستهلك مساره النزولي. وتتألف سلة تضخم مؤشر أسعار المستهلك من التضخم الخارجي (59% من الوزن الإجمالي)، المدفوع أساساً بواردات الطاقة، والتضخم المحلي (41% من الوزن الإجمالي) وهو مدفوع أساساً بالسكن والملابس². وتمر الأردن بمرحلة مؤقتة من انكماش الأسعار بنسبة -1,2% على أساس سنوي في مارس 2015 (معدل 2,9% في عام 2014)، وذلك بسبب التأثير العابر لتراجع أسعار النفط. وشهدت تكاليف النقل، التي تتضمن الوقود والطاقة، الانخفاض الأكثر حدة في مارس 2015 (-15,8% على أساس سنوي) متبوعة بالمواد الغذائية (0,1% على أساس سنوي). وفي مقابل التضخم الأجنبي السلبي، استمرت تدفقات اللاجئين العراقيين والسوريين في زيادة الضغط على التضخم المحلي في مارس 2015، خصوصاً الملابس والأحذية (6,7% على أساس سنوي) والشحن (1,4% على أساس سنوي).

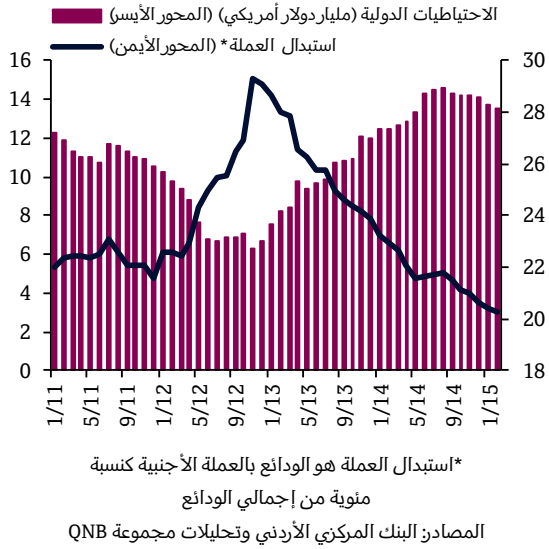
يستمر تقلص عجز الحساب الجاري حيث تفوق عائدات الصادرات والهيئات الكبيرة تكاليف واردات الطاقة المرتفعة

تقلص عجز الحساب الجاري إلى 6,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (10,3% في 2013). رغم اضطراب طرق التجارة بسبب الصراعات في العراق وسوريا، نمت الصادرات في عام 2014 وعلى رأسها الملابس والأسمدة والمنتجات الدوائية. وفاق هذا النمو فاتورة الواردات المرتفعة والمدفوعة أساساً بارتفاع أسعار الطاقة بسبب الاضطرابات التي شهدتها استيراد الغاز الرخيص من مصر علاوة على ذلك، ساعدت الهيئات الكبيرة (5,3% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2014 على تقليص عجز الحساب الجاري. وعلى الرغم من الأوضاع الإقليمية الضعيفة، ظل فائض الحساب الرأسمالي والمالي مرتفعاً في عام 2014 (12 من الناتج المحلي الإجمالي) بشكل يعكس الثقة الكبيرة في الدينار الأردني والتدفق القوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (4,7% من الناتج المحلي الإجمالي).

² يضم التضخم الأجنبي الغذاء والمشروبات غير الكحولية، والكحول والتبغ والسجائر والملابس والأحذية، والأثاث والمعدات المنزلية، والنقل. ويضم التضخم المحلي السكن، والصحة، والاتصالات، والثقافة والتسليّة، والمطاعم والفنادق، وبيع وخدمات أخرى.

الاحتياطيات الدولية واستبدال العملة

(مليار دولار أمريكي و%)

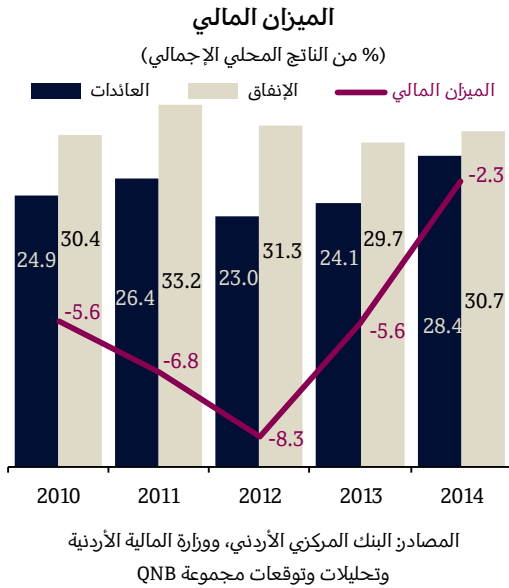


تواصل ارتفاع الاحتياطيات الدولية بفضل تعزيز الثقة في الدينار الأردني

يستمر البنك المركزي في مراكمة الاحتياطيات الدولية بفضل تعزيز الثقة في الدينار الأردني. ظل الدينار الأردني مربوطاً بالدولار الأمريكي لمدة طويلة بالمحافظة على مستوى عالٍ من الاحتياطيات الدولية. وأدت الثقة الجيدة في الدينار الأردني، مدفوعة بتحسين المؤشرات الاقتصادية للبلد، إلى زيادة قوية في الودائع الأردنية وانخفاض موازي في الودائع بالعملة الأجنبية. ويعكس هذا الأمر التحسن العام في شعور المستثمرين تجاه الاقتصاد الأردني. ونتيجة لذلك، زاد البنك المركزي الأردني من مراكمة الاحتياطيات الدولية التي بلغت 14,1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2014 (7,1 أشهر من تغطية الواردات). وقد أدى ذلك، إلى جانب انخفاض مستويات التضخم، لدفع البنك المركزي الأردني إلى خفض سعر الفائدة على الودائع ليلية واحدة مرتين في عام 2014 وخفضها أكثر إلى 1,75% في فبراير 2015 لتشجيع البنوك على الإقراض ودعم النمو الاقتصادي.

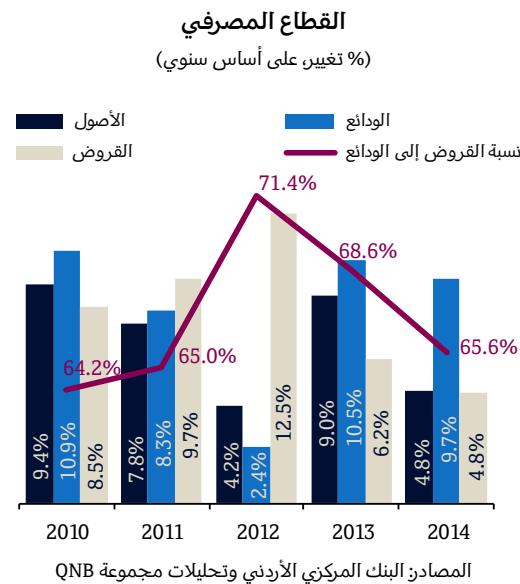
أدت الهبات الكبيرة والعائدات لمرة واحدة من بيع رخص الهاتف الجوال إلى تقليص العجز المالي في عام 2014

تقلص العجز المالي أكثر ليصل إلى 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (5,6% في عام 2013)، بشكل يعكس ضبط الأوضاع المالية والدعم من قبل البرنامج الجاري لصندوق النقد الدولي والهبات الخليجية. ارتفعت عائدات الحكومة إلى 28,4% من الناتج المحلي الإجمالي بدعم من الإصلاحات التي تم تنفيذها، مثل إلغاء الإعفاءات على ضرائب القيمة المضافة، ورفع الضرائب على الكحول والسجائر، بالإضافة إلى العائدات لمرة واحدة من بيع رخص الهاتف الجوال. كما أن المنح الخارجية الكبيرة، بما في ذلك مبلغ 5 مليار دولار الذي تعهدت دول مجلس التعاون الخليجي بمنحه، ساهمت في تقليص العجز في عام 2015. وارتفع الانفاق الحكومي إلى 30,7% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس جزئياً الخسائر المتواصلة لشركة الكهرباء الوطنية. وأدت الاضطرابات في إمدادات الغاز المصري لإجبار الأردن على تشغيل محطاته لتوليد الكهرباء بالاعتماد على وقود أغلى في عام 2014، وبالتالي رفع تكلفة إنتاج الكهرباء. وقد مولت الحكومة خسائر الشركة من خلال رفع صافي الدين الذي بلغ 80,3% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2014.



نما القطاع المصرفي بشكل عام تماشياً مع الاقتصاد الكلي في عام 2014

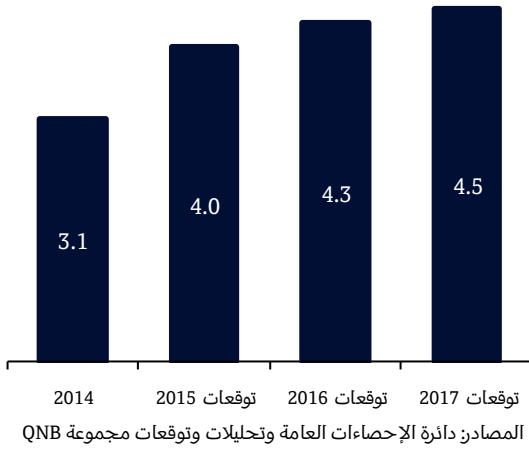
تواصل البنوك الأردنية المحافظة على استقرارها وسيولتها وكفاية رؤوس أموالها رغم الظروف الإقليمية الصعبة. وبالرغم من النمو القوي في الودائع (9,7%)، نما الإقراض باعتدال (4,8%) في عام 2014 حيث فضلت البنوك شراء السندات الحكومية عوض الإقراض. علاوة على ذلك، أدت الاضطرابات في التجارة نحو العراق وسوريا بسبب الأوضاع الإقليمية إلى تراجع الإقراض إلى قطاع التجارة والخدمات. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع بشكل كبير في عام 2014 (65,6%) (65,6%). وواصلت البنوك تنظيف ميزانياتها العمومية من القروض المتعثرة، مما أدى إلى ارتفاع معتدل في الربحية.



توقعات الاقتصاد الكلي (2015-2017)

بالرغم من تفاقم الوضع الجيوسياسي وضعف الاقتصاد العالمي، من المرجح أن يستمر الاقتصاد الأردني في التعافي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%، على أساس سنوي)

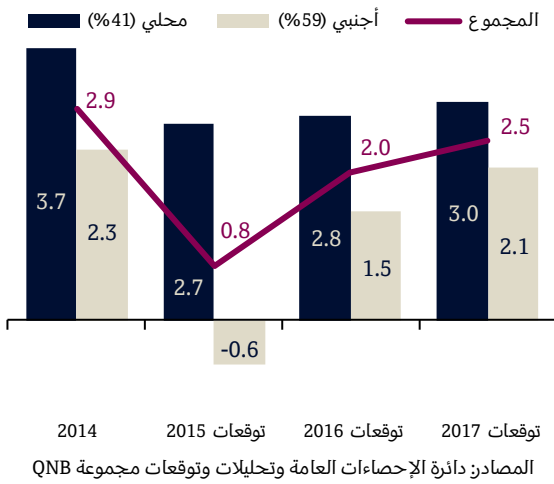


من المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 4,0% في عام 2015 وأن يرتفع زخم النمو أكثر في عامي 2016 (4,3%) و2017 (4,5%) مع استمرار التأثيرات الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية. ويرجع أن تكون القطاعات الأكثر إسهاماً في النمو هي قطاعات البناء، والصادرات المعدنية والزيادة في الاستثمارات الحكومية. ويجري العمل حالياً في العديد من مشاريع البناء الكبرى، من بينها اثنان من المشاريع الكبرى الجديدة في العقبة والبحر الميت وكذلك خط سكة الحديد الرابط بين الأردن والمملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاقية الثنائية مع الهند بشأن الفوسفات الأردني سوف تعزز صادرات التعدين في المدى المتوسط. كما يتوقع أن تعمل الاستثمارات الحكومية في توسعة شبكة الكهرباء وتطوير كل من قطاعات الطاقة التقليدية والمتجددة (خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) على تعزيز النمو. وإضافة لذلك، من المرجح أن يقود الانخفاض المستمر في أسعار الطاقة إلى زيادة القدرة التنافسية وارتفاع الطلب المحلي، وهو ما سيؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي.

من المتوقع أن يتراجع التضخم في مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية في 2015 على خلفية انخفاض أسعار السلع العالمية، قبل أن يعود للارتفاع في الفترة ما بين 2016/2017

تضخم مؤشر أسعار المستهلك

(% متوسط التغيير السنوي، الأوزان مبنية بين قوسين)

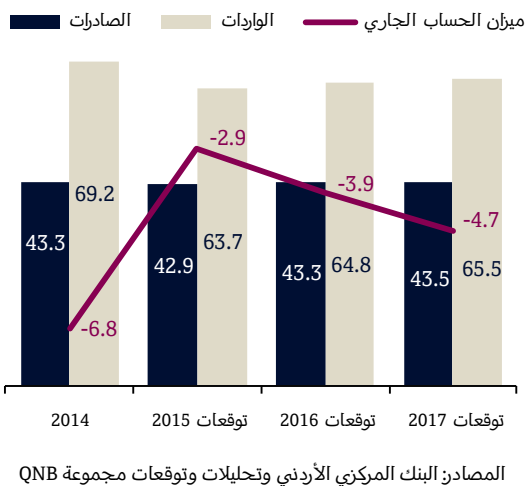


تتوقع انخفاض معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك إلى 0,8% في عام 2015. كما يتوقع لانخفاض أسعار السلع العالمية أن يقود إلى خفض التضخم الأجنبي إلى معدل سلبي في هذا العام. وحيث تشكل دول منطقة اليورو مصدراً رئيسياً للواردات الأردنية (26,7% من إجمالي الواردات في عام 2014)، فإن ضعف عملة اليورو مقابل الدولار الأمريكي (الذي يرتبط به الدينار الأردني) سوف يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في معدل التضخم الأجنبي. غير أنه من المرجح أن يظل معدل التضخم المحلي معتدلاً حيث من المنتظر أن تؤثر الزيادات المخططة لها في أسعار الكهرباء على أسعار المستهلكين. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي استمرار وجود اللاجئين في الأردن إلى مزيد من الارتفاع في التضخم المحلي، خاصة في قطاعي الرعاية الصحية والإسكان. ومستقبلاً، نقدّر للتضخم الكلي أن يتعافى إلى 2,0% في 2016 و2,5% في عام 2017 على خلفية الانتعاش التدريجي في معدل التضخم الأجنبي نتيجة لارتفاع أسعار السلع العالمية.

سيؤدي انخفاض أسعار الطاقة وارتفاع الصادرات إلى تقليص عجز الحساب الجاري مؤقتاً في عام 2015، ليتسع في الفترة 2016-2017 مع ارتفاع أسعار الطاقة مجدداً

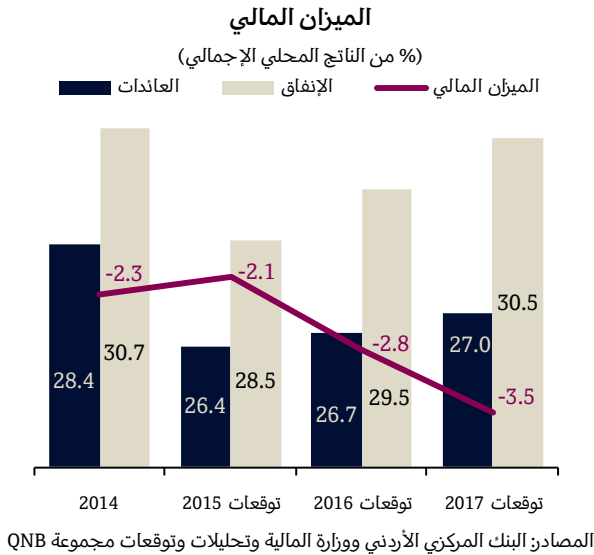
الحساب الجاري

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



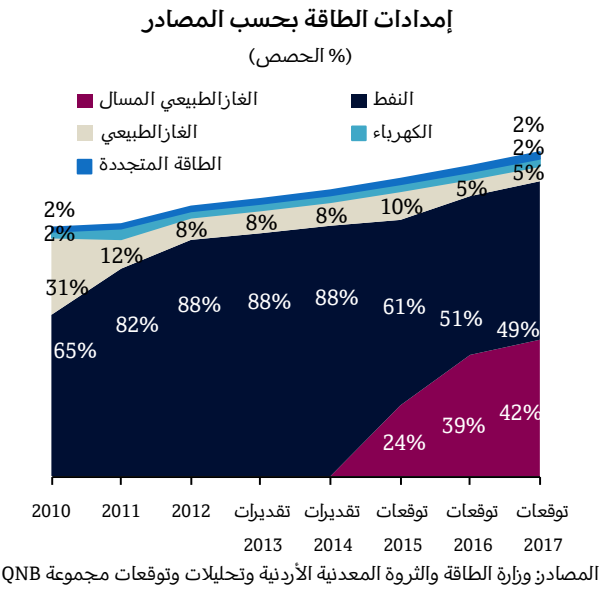
من المقدر أن يتقلص عجز الحساب الجاري إلى 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015. ويعكس ذلك إلى حد كبير انخفاضاً في فاتورة الطاقة المستوردة، بفضل الانخفاض في أسعار النفط وبدء وصول واردات الغاز الطبيعي المسال عبر المحطة الجديدة في ميناء العقبة ابتداءً من أواسط 2015. وفي غضون ذلك، من المتوقع أن تؤدي الاتفاقية الثنائية مع الهند بشأن صادرات الأردن من الفوسفات، فضلاً عن الانتعاش المتوقع في أسعار البوتاس إلى ارتفاع نمو الصادرات من قطاع التعدين. ومستقبلاً، من المتوقع لعجز الحساب الجاري الذي يتقلص حالياً أن يغير وجهته جزئياً في عام 2016 (3,9% من الناتج المحلي الإجمالي) وفي عام 2017 (4,7% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الارتفاع التدريجي المتوقع في أسعار النفط بمتوسط 64,1 دولار للبرميل في 2016 و69,0 دولار للبرميل في 2017.

من المفترض أن يقود ارتفاع الضرائب وانخفاض أسعار الطاقة إلى تقلص العجز المالي ووضع الدين العام في اتجاه هابط



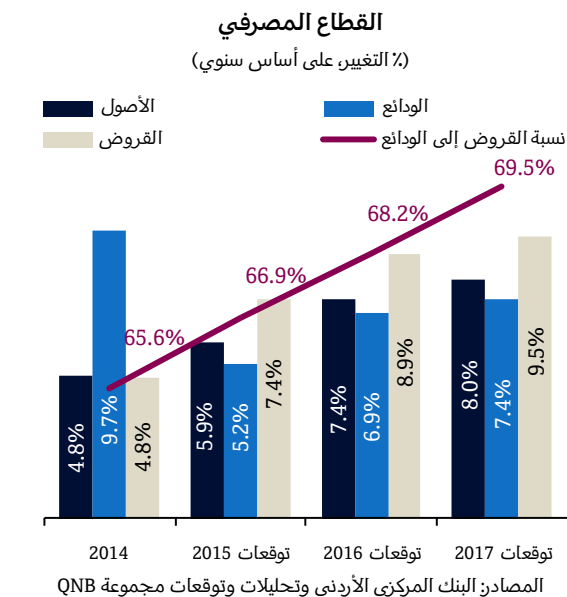
من المفترض أن يقود ارتفاع الضرائب وانخفاض أسعار الطاقة إلى تضيق العجز المالي في عام 2015 (2,1% من الناتج المحلي الإجمالي). وفي جانب الإيرادات، فإن قانون ضريبة الدخل الجديد سيرفع معدلات الضرائب، ويقلص الإعفاءات الأساسية ويفرض ضريبة على الفروع الأجنبية للشركات الأردنية. وفي جانب المصروفات، فإن الحكومة قد فرضت مؤخراً حداً أقصى للأجور وقلّصت الدعم الحكومي. كما أنّ انخفاض أسعار النفط سوف يقلل أيضاً من خسائر شركة الكهرباء الوطنية، ويقلل بالتالي من تحويل الأموال اللازمة من الحكومة المركزية. ولكن مع ارتفاع أسعار الطاقة، من المتوقع أن يتسع العجز المالي مرة أخرى إلى 2,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 و3,5% في عام 2017. وفي نفس الوقت، هناك تقدم في مجال الإصلاحات المالية الهيكلية أيضاً، مع التركيز على تحسين الإدارة الضريبية والمساعدة الاجتماعية وإدارة المالية العامة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى وضع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه نزولي مستمر.

من المتوقع أن تؤدي الاستراتيجية الحكومية الجديدة للطاقة إلى الحد من الاعتماد على الواردات النفطية ذات الكلفة العالية



يهدف تنويع مزيج الطاقة، أعدت السلطات استراتيجية وطنية جديدة للطاقة في عام 2013 للحد من خسائر شركة الكهرباء الوطنية. ونظراً للنقص في إمدادات الغاز من مصر، هبطت حصة الغاز الطبيعي من إجمالي إمدادات الطاقة من 31% في عام 2010 إلى 8% في عام 2014، وهو ما أجبر الحكومة على التحول إلى استخدام الوقود الثقيل الأكثر كلفة. ولتغيير هذا الاتجاه، قامت الحكومة بتطوير استراتيجية جديدة للطاقة تستهدف التحول بعيداً عن الواردات النفطية، وتهدف الاستراتيجية تحديداً لما يلي: (1) تحويل إنتاج الكهرباء من الوقود الثقيل إلى الغاز الطبيعي المسال من خلال محطة يتوقع لها البدء في العمل من مايو 2015؛ (2) تطوير المصادر المحلية للزيت الصخري والطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، (3) بناء محطة طاقة نووية يتوقع لها البدء في العمل بحلول عام 2022. ومن المتوقع لهذه المشاريع، خاصة واردات الغاز الطبيعي المسال، أن تقلل من حصة واردات النفط على المدى المتوسط إلى أقل من نصف إجمالي إمدادات الطاقة.

من المتوقع أن يستمر نمو القطاع المصرفي متماشياً مع نمو الاقتصاد بصفة عامة



من المرجح أن يتباطأ نمو الودائع في عام 2015 (5,2%) على خلفية انخفاض التضخم، ثم يعاود الانتعاش في 2016 (6,9%) و2017 (7,4%) بفضل النمو الاقتصادي القوي وارتفاع معدل التضخم. كما يتوقع أن يتعافى نمو الإقراض في الأعوام 2015 (7,4%)، و2016 (8,9%) و2017 (9,5%) حيث سيؤدي انخفاض أسعار السندات الحكومية وتقلص احتياجات التمويل الحكومي إلى دفع البنوك لزيادة الإقراض. وعلى ذلك، من المتوقع أن ترتفع نسبة القروض إلى الودائع تدريجياً على المدى المتوسط. كما يتوقع نمو الأصول المصرفية متماشياً مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ومن المفترض أيضاً أن ترتفع ربحية البنوك بفضل المزيد من الانخفاض في القروض المتعثرة وعلى خلفية نسب الرسملة العالية سلفاً. وفي المستقبل، يكمن خطر رئيسي في التطيع المتوقع لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأردنية، وهو ما قد يقلص صافي هوامش الفائدة للبنوك.

المؤشرات الرئيسية

توقعات 2017	توقعات 2016	توقعات 2015	2014	2013	2012	2011	2010	
4.5	4.3	4.0	3.1	2.8	2.6	2.6	2.3	مؤشرات القطاعات الحقيقية
42.2	39.7	37.4	35.9	33.6	31.0	28.9	26.5	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
6.5	6.0	4.3	6.6	8.6	7.3	9.1	10.9	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار أمريكي)
13.2	12.7	12.2	11.9	11.7	11.4	11.2	10.9	النمو (%)
2.5	2.0	0.8	2.9	4.8	4.5	4.2	4.8	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية، ألف دولار أمريكي)
3.0	2.8	2.7	3.7	5.0	3.4	3.3	3.1	تضخم أسعار المستهلك (%)
2.1	1.5	0.6-	2.3	4.7	5.3	4.8	6.4	محلي (41%) أجنبي (59%)
4.7-	3.9-	2.9-	6.8-	10.3-	15.2-	10.3-	7.1-	القطاع المالي الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
22.0-	21.5-	20.8-	25.9-	29.5-	28.0-	26.2-	20.8-	ميزان الحساب الجاري
43.5	43.3	42.9	43.3	42.5	46.3	47.7	48.3	ميزان السلع والخدمات
65.5-	64.8-	63.7-	69.2-	72.0-	74.3-	73.9-	69.0-	الصادرات
5.4	6.8	8.2	12.0	12.8	6.8	5.4	7.0	الواردات
7.5	7.5	7.5	7.1	5.8	3.3	5.5	6.9	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
63.9	63.1	64.1	63.2	61.5	56.9	50.2	47.6	الاحتياطيات الدولية (تغطية الواردات)
3.5-	2.8-	2.1-	2.3-	5.6-	8.3-	6.8-	5.6-	الدين الخارجي
27.0	26.7	26.4	28.4	24.1	23.0	26.4	24.9	ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
30.5	29.5	28.5	30.7	29.7	31.3	33.2	30.4	الإيرادات*
74.1	76.3	78.6	80.3	80.1	75.5	65.5	61.1	المصروفات
7.5	7.0	5.3	6.9	9.7	3.4	8.1	11.5	المؤشرات النقدية
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	4.3	4.8	5.0	4.4	4.3	نمو النقد وشبه النقد
0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	سعر الفائدة (%)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	11.4	9.9	8.6	8.3	8.8	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الأردني (متوسط)
4.2	4.5	5.0	5.6	7.0	7.7	8.5	8.2	المؤشرات المصرفية (%)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	18.6	18.4	19.0	19.3	20.3	العائد على حقوق المساهمين
8.0	7.4	5.9	4.8	9.0	4.2	7.8	9.4	نسبة القروض المتعثرة
9.5	8.9	7.4	4.8	6.2	12.5	9.7	8.5	نسبة كفاية رأس المال
7.4	6.9	5.2	9.7	10.5	2.4	8.3	10.9	نمو الأصول
69.5	68.2	66.9	65.6	68.6	71.4	65.0	64.2	نمو الائتمان**
7.1	7.0	6.8	6.7	6.5	6.4	6.2	6.1	نمو الودائع
2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	نسبة القروض إلى الودائع
69.0	64.1	56.2	99.7	108.7	111.8	111.0	79.8	بنود المذكرة
								السكان (مليون)
								النمو (%)
								متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي / برميل)

* لعام 2014، عززت الإيرادات لمرة واحدة المرتبطة بتراخيص الهاتف الجوال إجمالي الإيرادات بنحو 1,0% من الناتج المحلي الإجمالي

** لعام 2014، لا يشمل نمو الائتمان المربحات المقدمة من قبل البنوك الإسلامية خارج الأردن بالدينار الأردني

المصادر: بلومبيرغ وبريتش بتروليوم والبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة ووحدة الاستخبارات الاقتصادية وصندوق النقد الدولي وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB



تقارير قطر

الرائد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

تباطؤ معدل التضخم في قطر على خلفية انخفاض التضخم الأجنبي
 جرد وتقييم آخر البيانات الاقتصادية الأمريكية
 الناخبون البريطانيون يميلون أكثر نحو الأقل تقشفاً
 النفط والعملات والسياسات النقدية المتباينة: الاقتصاد العالمي في عام 2015
 وصول الرزميني الصيني إلى الدوحة
 ثمانية أسباب وراء تباطؤ الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول
 الاقتصاد القطري نما بقوة في 2014 رغم تراجع أسعار النفط
 ضعف الأوضاع الاقتصادية العالمية يؤدي إلى تباطؤ النمو في عدة دول آسيوية
 هل نفذ صبر بنك الاحتياطي الفيدرالي؟
 هل تحقق الصين معدل النمو المستهدف في 2015؟
 ميراثية الهند متوافقة مع أجندة مودي الإصلاحية
 تأثير طيف التطورات في اليونان على المشهد الاقتصادي العالمي
 لماذا خفض بنك إندونيسيا المركزي سعر الفائدة؟
 هل نحن مقبلون على أزمة أخرى بسبب شح الدولار؟
 هل تتجه أسعار النفط نحو الانتعاش؟
 استمرار تقلب التدفقات الرأسمالية نحو الأسواق الناشئة خلال 2015
 كيف تعلم البنك المركزي الأوروبي أن يتعايش مع التيسير الكمي
 تباطؤ الاقتصاد الصيني قد يزيد من انكماش أسعار السلع
 الانكماش الكبير لعام 2015

إبراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقيق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر. تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

الصين

الطابق 9، غرفة 930
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي،
100 سنشوري أفينيو،
منطقة بودونغ الجديدة،
شانغهاي
الصين
الهاتف: +8621 6877 8980
الفاكس: +8621 6877 8981
QNBchina@qnb.com

موريتانيا

سيبي ستر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
موريتانيا
الهاتف: +222 45249651
الفاكس: +222 4524 9655
QNBmauritania@qnb.com

المملكة المتحدة

51 شارع غروسفينور
WIK 3HH لندن
المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com

فرنسا

65 شارع دلينا
75116 باريس
فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com

عمان

مبنى QNB
منطقة MBD - مطرح
مقابل مصرف عمان المركزي
ص.ب. 4050
الرمز البريدي: 112، روي
عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com

فيتنام

مركز سايجون للتجارة - الطابق 31
شارع 37 تون داك تانج، المنطقة 1
مدينة هو تشي منه
الهاتف: +84 8 3911 7525
الفاكس: +84 8 939 100 082
QNBvietnam@qnb.com

إيران

المكتب التمثيلي
بناية نفاك - الطابق السادس
وحدة 14 أفريقيا طهران
إيران
الهاتف: +98 21 88 889 814
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBiran@qnb.com

سنغافورة

ثري تيماسيك أفنيو
01، برج سينتينال
سنغافورة 039190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBsingapore@qnb.com

اليمن

مبنى QNB
شارع الزيري
ص.ب. 4310 صنعاء
اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNBYemen@qnb.com

الكويت

برج العربية،
شارع أحمد الجابر
منطقة شرق
ص.ب. 583
دسمان 15456
الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7031
QNBKuwait@qnb.com

جنوب السودان

جوبا
ص.ب. 587
جنوب السودان
QNBsouthsudan@qnb.com

لبنان

شارع أحمد شوقي
مبنى كاييتال بلازا
ميناء الحصن سوليدير- بيروت
لبنان
الهاتف: +961 1 762 222
الفاكس: +961 1 377 177
QNBLebanon@qnb.com

السودان

طريق أفريقيا - العمارات
شارع رقم 9، ص.ب. 8134
السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 48 6666
QNBsudan@qnb.com

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +213 2191881/2
الفاكس: +213 21918878

العراق

مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514

سويسرا

QNB Banque Privée
3 شارع الألب
ص.ب. 1785
1211 جنيف 1 مونت بلانك
سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071

البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +973 17225227
الفاكس: +973 17227225

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118 عمان
الأردن
الهاتف: +962 6 5200400
الفاكس: +962 6 5678121

سورية

QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221

مصر

QNB الأهلي
دار شامليون
5 شارع شامليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bed.ly

تونس

QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمزيدي تونس
تونس
الهاتف: +216 7171 3555
الفاكس: +216 7171 3111

الهند

QNB (India) Private Limited
802 تي سي جي - المركز المالي
مجمع باندر كيرلا،
شرق باندر
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613
QNBIndia@qnb.com

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الديرة
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 04 2275265
الفاكس: +971 04 2279038

إندونيسيا

برج QNB إندونيسيا، 18 بارك
جي أي. جندرال سودريمان كاف.
52-53 جاكارتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
qnbkesawan.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: +974 4468 2812
الفاكس: +974 4468 2616

بنك قطر الوطني ش.م.ق.
ص.ب ١٠٠٠، الدوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤٤٠ ٧٤٠٧
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٤١ ٣٧٥٣

qnb.com

